التعليم من أجل العمل وليس من أجل العلم فقط

حمد بن عبدالله اللحيدان

التعليم في مراحله المختلفة عبارة عن لبنات يرتفع بعضها فوق بعض حتى تصبح بنيانا مكتملا يشد بعضه بعض وإذا وجد خلل في الأساس فإن البناء ربما يكتمل لكنه لا محالة يسقط خلال وقت قصير لذلك فإن العمل على جعل مراحل التعليم تتكامل مع بعضها البعض أكثر مما هو قائم حاليا يعتبر أمرا في غاية الأهمية ناهيك عن تشجيع الكيف على حساب الكم من حيث المحتوى والعدد، إن التعليم في كثير من بلاد العالم كان يقوم على مبدأ التعليم من أجل العلم إلى وقت قريب وذلك حينما كانت جميع الأمور الحياتية تعتمد إما على العمل المكتبي أو العمل العضلي ولكن مع التطور والتقدم المتسارع في مجال العلوم والتقنية أصبح العمل في أغلب المجالات بحاجة إلى عقول قديرة سلاحها العلم والمعرفة بدلا من كتاب وعمال لذلك انتشرت مراكز التدريب ومعاهده في كل مكان في الدول المتقدمة حتى أنها أصبحت تهدد عروش الجامعات مما حدا بالأخيرة إلى العمل على التحول عن سياساتها الاكاديمية البحتة إلى سياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل والعمل على جعل الجامعات مراكز تأهيل للعمل المستقبلي من حيث تبني مناهج تطبيقية ومتابعة التطور الحاصل من خلال طرح كل جديد في مجال العلوم والتقنية والتدريب عليها في مناهجها بدلا من تدريس أساسيات لابد منها لا يمكن الوقوف عندها وعلى أية حال فإن الجامعات التي أخذت بهذا الاسلوب هناك تريد المحافظة على بقائها من ناحية والمحافظة على حصتها في السوق من الطلاب والمتدربين من ناحية أخرى على أن هذه النقلة النوعية في مجال التطور التقني دعت الدول المتقدمة الى اعادة سياستها التعليمية في مراحل التعليم العام وذلك لضمان ان يكون الأساس الذي يبنى عليه التعليم الجامعي والعالي قويا ومتينا لذلك نجد أن هناك جهات متخصصة مستقلة لمتابعة تطور مناهج التعليم العام وضمان مواكبتها لكل جديد ناهيك عن متابعة واستقصاء وأسباب الخلل إن وجدت بالاضافة الى تطوير أسلوب التفتيش والمتابعة واعداد الرجال الأكفاء له من حيث استمرار الدعم والتدريب وحضور الدورات والمؤتمرات بما يكفل استمرار اطلاعهم على كل جديد مما ينعكس على أدائهم.

وإذا عدنا إلى التعليم بشقيه العام والعالي في المملكة العربية السعودية نجد أنه حديث فعمره لا يزيد عن خمسين سنة وقد تطور بشكل كبير من حيث الكم حتى أصبح لدينا ما يربو على خمسة ملايين طالب وطالبة في جميع المراحل ولكن الكيف يحتاج إلى اعادة نظر ذلك أن حاجة سوق العمل تحتاج إلى الكيف وليس الكم في المناهج ومحتواها ومخرجاتها.

إن التطور الذي تشهده المملكة وما يحتاجه سوق العمل من أيدي مدربة وقادرة وفرص وظيفية متاحة يقابله اعداد هائلة من الشباب الذين تدفع بهم مراحل التعليم العام والعالي إلى سوق العمل مع قدرات تطبيقية متواضعة كل ذلك يفرض علينا أن نعيد النظر في الاسلوب المتبع من حيث عدد المقررات ومحتواها ناهيك عن تطبيقاتها بل أكثر من ذلك يحسن اعداد الطلاب للتخصص الذي يناسب ميولهم وقدراتهم.. انني أكاد أجزم بأن عددا كبيرا من الطلاب يذهبون إلى تخصصات لا يرغبونها لجهلهم بكنه التخصص من ناحية أو تقليدا لزملائهم الذين ذهبوا إلى ذلك التخصص أو فرضت ذلك التخصص النسبة التي حصلوا عليها في الثانوية العامة من ناحية أخرى ناهيك عن رغبة الأهل في جعل ابنهم يتخصص في مجال لا يرغبه هو بالاضافة الى أن التخصص المضمون مستقبله الوظيفي أصبح بريقا ويجعلهم اقل اهتماما بالمستقبل الوظيفي لبقية التخصصات.

لذلك كله فإن اعادة النظر في عدد المقررات ومحتواها التي تعطى للطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم العام ابتداء من أولى ابتدائي وحتى ثالث ثانوي تصبح واجبة بل حتمية.

إن عدد المقررات التي تدرس في كل المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية يعتبر عددا كبيرا جدا ينوء بها كاهل الطالب بل يعجز عن حملها، فعلى سبيل المثال عدد المقررات في السنة الأولى ثانوي يصل إلى واحد وعشرين مقررا تعطى هذه المقررات بمعدل سبع حصص يوميا خمسة ايام في الاسبوع اي ان عبء الطالب يصل إلى خمس وثلاثين ساعة في الاسبوع وهذا عدد كبير جدا أعتقد أنه غير موجود في أي مكان في العالم من حيث الكم فما بالك بالكيف؟

ومع ذلك نسمع عن دعوات ومطالبات لادخال مقررات جديدة إلى تلك المراحل كلما عنّ نقاش أو برزت حاجة جديدة، فعلى سبيل المثال تم الحديث عن التربية الوطنية فأدخلت كمادة جديدة، وقبلها جاءت الحاجة إلى مادة الحاسب الآلي فأدخلت كمقرر دون احداث اي تعديل على المقررات القائمة حينئذ لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف، واليوم نسمع عن مطالبات لادخال التربية المرورية، وكذلك المطالبة بادخال مقررات التدريب التقنية في كل من المرحلة المتوسطة والثانوية.

والسؤال هو كيف يتم ذلك؟ ونحن نعلم أن اليوم أربع وعشرون ساعة وهو وقت لا يكفي الطالب في ظل هذا العدد من الساعات والكم الهائل من المعلومات لمتابعتها، فكيف تضاف عليه أعباء جديدة؟

ربما يكمن الحل في تقليص عدد المقررات الحالية عن طريق ضم المقررات المتشابهة والتي تخدم الغرض نفسه إلى بعضها البعض، مثل ضم مقررات اللغة العربية في مقرر واحد أو مقررين، وكذلك المقررات الدينية يمكن أن تضم في مقرر واحد أو مقررين، وكذلك الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء يمكن أن تضم في مقرر أو مقررين وهكذا على أن لا يؤثر ذلك الضم على الكيف بل على الكم فقط وبذلك نجد متسعا لادخال مهارات ومقررات أو تضمينها مقررات قائمة بحيث تخدم مناهج التعليم العام والعالي بصورة علمية تمكن الطالب من استيعاب ما يقدم له من معلومات بل يقبل عليها بنفس راضية ويكون لديه الوقت الكافي للتدبر والبحث عن هوايته بدل ارهاقه في عدد هائل من المقررات التي لا تبقي له من الوقت ما يكفي ولا تذر له فرصة للتفكير والتدبر ان كان مجتهدا.

ومن ناحية أخرى أرى أن هناك أمما وشعوبا سبقتنا في مجال تدريس العلوم والتقنية والتدريب في مراحل التعليم العام، مثل اليابان وكوريا ودول المشرق ومجمل الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا وفرنسا، فلماذا لا نستقرئ ونتفحص اسلوبهم وطرقهم في التدريس والتطوير والتجديد في مجالات العلوم الحياتية المختلفة ونستنتج قاسما مشتركا يمكن استخلاصه من تجارب تلك الأمم وبما يتلاءم مع واقعنا البيئي والخصوصية التراثية والحاجة الفنية التي نتحدث عنها طبقا لمتطلبات سوق العمل وحاجاته الفعلية والمستقبلية نعم ان كثيرا من المتخصصين لدينا ربما درسوا في تلك البلاد ولكن كثيرا منهم ربما توقف عند مرحلة معينة من التحصيل تجعله حبيس فترة زمنية معينة ناهيك عن أن الخبرة ليست الشهادة فقط بقدر ما هي كم متكامل من التعليم والتدريب والاتصال والممارسة والتفتح مدعومة بالحوافز والتشجيع وتمييز المجتهد من الخامل والكسول.

من ذلك كله فان الاسلوب الأمثل ربما يساعد على إدخال مناهج جديدة في كل من المرحلتين المتوسطة والثانوية يكمن في أن يكون هناك ثلاثة تخصصات في كل من المرحلة المتوسطة والثانوية، وهي تخصص شرعي وتخصص علمي وتخصص تقني، بدلا من اثنين كما هو قائم حاليا في المرحلة الثانوية، وهذا هو الحل الأمثل لادخال مناهج جديدة مثل مناهج التدريب والتقنية، ولخفض التكلفة المادية يمكن اختيار مدارس محددة في كل مدينة وادخال ذلك التخصص الجديد عليها على أن تتميز تلك المدارس بالسعة الكافية، كما يجب تهيئتها من الناحية الفنية والكوادر البشرية من فنية وادارية.

إن تثقيف طلبة مراحل التعليم العام على الالتحاق بالجامعات والكليات التقنية والكليات الأخرى يمكن أن يشجع من خلال زيارات يقوم بها المختصون في تلك الكليات إلى المدارس وإلقاء محاضرات تثقيفية تبين المزايا المترتبة على الالتحاق بتلك الكليات وتوزيع مطويات تبين التخصصات المختلفة

فيها ومستقبلها الوظيفي وأهميتها العلمية والعملية ومقارنة ذلك بمجالات التعليم العالي المتوفرة في الجامعات وكليات المجتمع والكليات التخصصية الأخرى.

ولسد حاجة السوق المحلي من الفنيين المهرة يجب تطوير مناهج كليات التقنية القائمة حاليا على أساس مقارنة مناهجها المختلفة التخصصية بمثيلاتها في الدول المتقدمة مثل اليابان وكوريا والصين وغيرها من الدول التي تسابق الزمن في مجال التجديد والاصرار على التقدم والتسلح بعلوم العصر وتقنياته، كما يجب أن تزيد من قدرتها الاستيعابية لاعداد أكبر من الطلاب. خصوصا في ضوء خطة تدريب الشباب التي تبناها سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله والتي رصد لها مليارات الريالات.

ومن ناحية أخرى فإن تطوير مناهج التعليم العام من حيث الكم والكيف هو الركيزة الأساسية ويعتبر امرا ضروريا، ولخدمة التوجه إلى ادخال مواد التعليم المهني ضمن المناهج في مراحل التعليم العام يمكن استغلال المقررات ذات العلاقة مثل الكيمياء والفيزياء وعلوم الحاسب والأحياء وربط المعلومات الأساسية في تلك المقررات بالمعلومة التطبيقية بحيث يكتسب الطالب معلومة أساسية وتطبيقية من واقع الحياة العلمية وليس مجرد تجربة علمية أساسية ينساها مع مرور الوقت، كما يجب تدريبه عليها بحيث يتقنها فهما وتطبيقا.

ومن الطرق التي تحفز الطالب على الاتجاه إلى التخصص في علوم التقنية التطبيقية تضمين أحد المقررات القائمة قصص كفاح ونجاح الرواد في مجال الاختراعات المختلفة تشمل التدرج من الماضي إلى الحاضر بالاضافة الى قصص اختراع بعض الأجهزة والأدوية والآلات وتدرج تطورها ناهيك عن عرض لأسرار بعض المخترعات وطريقة عملها مما يتم التعامل معه بصورة يومية دون فهم أو ادراك لكنهها وكيفية عملها مع بساطتها، مثل كيف تعمل الساعة والهاتف والمكواة والمكنسة وآلات التحكم من بعد التلفزيون والمكروويف والثلاجة ناهيك عن آلة الاحتراق الداخلي مثل السيارة والمكائن المختلفة وغيرها، كل ذلك جدير بان يلفت نظر الطالب وربما يدغدغ ميوله وأحلامه الى التخصص في مجالات العلوم والتقنية.

أما العوائق التي تحول دون إدخال مناهج المهنة في مراحل التعليم العام فهي كثيرة، منها ما تم ذكره سابقا من كثرة المقررات وكبر العبء الذي يحمله الطالب بالاضافة الى أن كثيرا من المباني المدرسية القائمة حاليا عبارة عن بيوت مستأجرة ليست معدة لمثل ذلك التوجه ناهيك عن ان تكلفة ادخال مقررات المهنة مثل صيانة الأجهزة الالكترونية والكهربائية في مناهج التعليم العام سوف يكون مكلفا لكثرة عدد تلك المدارس وكثرة طلابها الا أن الأمر لا يعتبر مستحيلا إذا صدقت النية وجد العمل.

وفي الختام يجب ان نشير الى أن محتوى المقررات الاكاديمية في كثير من الكليات والأقسام التطبيقية المتشابهة في الجامعات وغيرها تكاد تكون متطابقة وتحمل نفس الطابع ذلك أنها تستنسخ من بعضها البعض بدلا من بناء محتوى دراسي جديد مستمد من أحدث ما توصلت اليه الجامعات المرموقة ناهيك عن تدريب القائمين على البرنامج بصورة دورية بدلا من حصولهم على شهادة معينة وتوقفهم فكريا وعلميا عند تلك المرحلة مما جعل بقية عملهم روتينيا مملا لهم ولمن يتلقى منهم ذلك أن الفكر يصدأ اذا لم يعد تأهيله بين الفينة والأخرى ذلك ان الربط بين التعليم والتدريب ليس للطلاب فقط بل لمن هم على رأس العمل ايضا من أهم معالم العصر ومتطلباته لذلك يحسن أن يكون شعارنا من اليوم ولاحقا التعليم والتدريب المستمر فهو الضمانة للحاق بالركب واستيعاب كل جديد فالتعليم يجب أن يكون من أجل العمل وليس من أجل العلم فقط والله المستعان.